العملية الانتخابية كآلية للتداول السلمي للسلطة في زامبيا: انتخابات عام ٢٠٢١ نموذجاً

The Electoral process as a mechanism for the peaceful transfer of power in Zambia: the 2021 elections as a model

محمود زكريا محمود

مدرس بكلية الدراسات الافريقية العليا–جامعة القاهرة

المُستَخلَصْ:

يتمثل موضوع الدراسة في تناول دور العملية الانتخابية في إرساء تجربة التداول السلمي للسلطة السياسية في زامبيا ولاسيما منذ مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين، ولعل ذلك يرتبط بشكل مباشر بإجراء الاستحقاقات الانتخابية بشكل دوري ومنتظم، والتي يتبعها انتقال سلمي وسلس للسلطة السياسية، وهو ما شهدته الدولة عبر مراحلها التاريخية المتعاقبة منذ حصولها على الاستقلال من الاستعمار البريطاني في أكتوبر ١٩٦٤، وهو الواقع الذي استمر مع تنبي نظام التعددية الحزبية كبديل لنظام الحزب الوحيد في عام ١٩٩١، وقد بات هذا النظام بمثابة الإطار الذي تجرى في ضوئه العمليات الانتخابية المختلفة حتى تاريخه.

وتتمثل أهمية الدراسة في محاولة تقديم معالجة بحثية بشأن واقع العملية الانتخابية كآلية لتحقيق التداول السلمي للسلطة في زامبيا منذ الاستقلال مع التركيز على مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة مع مطلع التسعينيات من القرن العشرين، انطلاقاً من كون أن ذلك يشكل أداة هامة لفهم وتحليل واقع الاستقرار السياسي في الدولة، وذلك على الرغم من الواقع التعددي للمجتمع في زامبيا على مستويات عدة سواءً اللغوي أو الإثني أو الديني، وهو ما وضع زامبيا كنموذج مستقر للتداول السلمي للسلطة ليس في إقليم الجنوب الأفريقي فحسب، بل على مستوى القارة الأفريقية بأكملها.

وقد توصلت الدراسة إلى جملة النتائج الرئيسية، ولعل من أبرزها أن التجربة السياسية لزامبيا منذ الاستقلال تعد بمثابة نموذج ناجح ومستقر لتوظيف العملية الانتخابية كآلية للتداول السلمي للسلطة في الدولة، وقد شهدت هذه التجربة حالة من الاستمرارية الزمنية بالرغم من تغير هوية الرئيس والحزب الحاكم منذ التحول إلى نظام التعددية الحزبية في عام ١٩٩١، كما ساهم التزام النخب الحاكمة المتعاقبة في زامبيا بتداول السلطة السياسية عبر آلية صناديق الاقتراع في استقرار ونضوج تجربة التداول السلمي للسلطة، حيث لم تشهد الدولة أي انقلابات عسكرية ناجحة منذ الاستقلال وذلك بالرغم من وجود بعض المحاولات النادرة لإحداث تغيير غير دستوري في السلطة السياسية في بعض الأحيان، وكذلك كرست الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي أجريت في زامبيا في عام ٢٠٢١ من واقع الاستقرار السياسي المستند بالأساس على قاعدة التداول السلمي للسلطة في الدولة.

الكلمات المفتاحية: العملية الانتخابية، تداول السلطة، زامبيا.

Abstract

The subject of the study is to address the role of the electoral process in establishing the experience of the peaceful transfer of political power in Zambia, especially since the beginning of the nineties of the twentieth century, and perhaps this is directly related to the basis of conducting electoral elections on a periodic and regular basis, which is followed by a peaceful and smooth transfer of political power. This is what the state has witnessed throughout its successive historical stages since it gained independence from British colonialism in October 1964, and it is a reality that continued in the state with the adoption of the multi-party system as an alternative to the single-party system in 1991. This system has become the framework within which various electoral processes have been conducted to date.

The importance of the study is to attempt to provide a research treatment of the reality of the electoral process as a mechanism for achieving the peaceful transfer of power in Zambia since independence, with a focus on the post-Cold War phase at the beginning of the 1990s, based on the fact that this constitutes an important tool for understanding and analyzing the reality of political stability in The state, despite the pluralistic reality of society in Zambia on several levels, whether linguistic, ethnic or religious. This has positioned Zambia as a stable model for the peaceful transfer of power not only in the Southern African region, but also in the entire African continent.

The study reached a number of main results, perhaps the most prominent of which is that Zambia's political experience since independence is considered a successful and stable model for using the electoral process as a mechanism for the peaceful transfer of power in the state. This experience has witnessed a state of continuity despite the change in the identity of the president and the ruling party since the transition to the multi-party system in 1991. The commitment of successive ruling elites to the transfer of political power in Zambia through the ballot box mechanism also contributed to the stability and maturity of the experience of peaceful transfer of power, as the country has not witnessed any successful military coups since independence, despite the presence of rare attempts to make an unconstitutional change in political power. The presidential and parliamentary elections held in Zambia in 2021 also established political stability based primarily on the rule of peaceful transfer of power in the country.

Keywords: Electoral Process, Transfer of power, Zambia.

مقدمة

تعد زامبيا الواقعة في إطار إقليم الجنوب الأفريقي بمثابة إحدى الدول المصنفة بأن لديها تجربة ديمقراطية مستقرة في القارة الأفريقية، ولعل ذلك يرتبط بشكل مباشر بإجراء الاستحقاقات الانتخابية بشكل دوري ومنتظم، وما يتبع ذلك من انتقال سلمي وسلس للسلطة السياسية، وهو ما شهدته الدولة عبر مراحلها التاريخية المتعاقبة منذ

حصولها على الاستقلال من الاستعمار البريطاني في أكتوبر ١٩٦٤، وهو الواقع الذي تجلى بشكل ملحوظ مع تبني نظام التعددية الحزبية كبديل لنظام الحزب الوحيد مع مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين، وقد بات هذا النظام بمثابة الإطار الذي تجرى في ضوئه العمليات الانتخابية المختلفة حتى تاريخه، والذي أسفر عن تبلور تجربة مستقرة في التداول السلمي للسلطة في الدولة.

وفي ضوء ما سبق تتمثل **أهمية الدراسة** في محاولة تقديم معالجة بحثية بشأن واقع العملية الانتخابية كآلية لتحقيق التداول السلمي للسلطة في زامبيا منذ الاستقلال مع التركيز على مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة مع مطلع التسعينيات من القرن العشرين، انطلاقاً من كون أن ذلك يشكل أداة هامة لفهم وتحليل واقع الاستقرار السياسي في الدولة، وذلك على الرغم من الواقع التعددي للمجتمع في زامبيا على مستويات عدة سواءً اللغوي أو الإثني أو الديني، وهو ما وضع زامبيا كنموذج مستقر للتداول السلمي للسلطة ليس في إقليم الجنوب الأفريقي فحسب، بل على مستوى القارة الأفريقية بأكملها.

وتتمثل **أهداف الدراسة** في إلقاء الضوء على الجوانب المختلفة الناظمة لمفهوم التداول السلمي للسلطة، وتناول الإطار الدستوري للعمليات الانتخابية في زامبيا باعتباره الأداة الحاكمة لإجراء هذه الانتخابات بشكل فعلي، ودراسة المراحل المختلفة لتطور العمليات الانتخابية من منظور فهم دورها في إرساء تجربة التداول السلمي للسلطة في زامبيا وخاصة منذ مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين، وفهم وتحليل المراحل المختلفة التي مرت بها تجربة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي جرت في زامبيا في عام ٢٠٢١ باعتبارها تشكل آخر انتخابات تم إجراؤها في الدولة.

وترتيباً على ما سبق، تتمثل **إشكالية الدراسة** في أنه على الرغم من تغير طبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة واختلاف توجهاتها السياسية في زامبيا منذ حصولها على الاستقلال، إلا أن تجربة التداول السلمي للسلطة في الدولة اتسمت بالنضوج والاستقرار خلال مختلف الفترات التاريخية، ولذا طرحت الدراسة تساؤلاً رئيسياً مفاده: كيف ساهمت العملية الانتخابية في تحقيق التداول السلمي للسلطة في زامبيا؟، وللإجابة على هذا التساؤل تطرح الدراسة جملة من التساؤلات الفرعية المتمثلة فيما يلي:

١. ما هو مفهوم التداول السلمي للسلطة ومؤشراته وأنماطه؟
٢. ما الإطار الدستوري الحاكم للعمليات الانتخابية في زامبيا؟
٣. ما هو مسار تطور العمليات الانتخابية في زامبيا منذ الاستقلال؟
٤. ما هي مراحل تطور التداول السلمي للسلطة في زامبيا؟
٥. ما واقع التجربة الانتخابية في زامبيا في عام ٢٠٢١؟
٦. كيف يمكن تقييم العلاقة بين العملية الانتخابية والتداول السلمي للسلطة في زامبيا؟

وفيما يخص **منهج الدراسة** ستعتمد الدراسة على الاستفادة من الافتراضات والمقولات الرئيسية التي يقوم عليها منهج "تحليل النظم" (System analysis)، والذي طوره "ديفيد إيستون" (David Easton) في كتابه الذي يحمل عنوان "النظام السياسي" الصادر في عام ١٩٥٣. وأشار من خلاله إلى أن النظام السياسي هو التفاعل القائم في أي مجتمع ويتم من خلاله تحديد وتنفيذ التخصيص الرسمي والملزم للقيم. ولذا فهو تعامل مع النظام السياسي كوحدة رئيسية للتحليل. كما أنه يرى أن جميع الأنظمة السياسية مفتوحة وقابلة للتكيف. وكذلك أكد أن دراسة وتحليل الأنظمة السياسية تتم عبر خمسة عناصر رئيسية؛ أما الأول فيتمثل في المدخلات (Inputs) والتي تشمل المطالب والدعم، عملية التحويل (Processing) التي يتم من خلال تحويل مدخلات النظام السياسي إلى مخرجات، المخرجات (Output)، والتي تشمل القرارات والسياسيات، البيئة (Environment) والتي تشير إلى السياقات المحيطة والمؤثرة في النظام السياسي، وأخيراً عنصر التغذية الاسترجاعية (Feed Back)، والذي يتم من خلال تقييم قدرة وفعالية النظام السياسي على الاستجابة للمدخلات[١].

وفي ضوء ذلك تم **تقسيم الدراسة** وفقاً لاعتبارات المعالجة البحثية إلى ثلاثة محاور رئيسية، أما الأول فيتمثل في الإطار النظري للدراسة، بينما يكمن الثاني في تناول الإطار الدستوري الحاكم للعملية الانتخابية على المستويين الرئاسي والبرلماني في زامبيا منذ مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين، في حين يتمثل الثالث في دراسة مسار تطور العمليات الانتخابية والتداول السلمي للسلطة في زامبيا، ويكمن الرابع في إلقاء الضوء على واقع تجربة العملية الانتخابية في عام ٢٠٢١، وأخيراً تقديم رؤية تقييمية لدور العملية الانتخابية كآلية لتحقيق التداول السلمي للسلطة في زامبيا. ويمكن تناول ذلك على النحو التالي:

- **أولا: مدخل نظري للدراسة**

يرتكز هذا المدخل بالأساس على تناول مسألة التداول السلمي للسلطة (Peaceful Transition of Power)، والتي تتعدد وتتنوع التعريفات الخاصة بها وفقاً لطبيعة مضامينها، حيث ينصب تركيز بعضها على استيفاء الإجراءات التنظيمية الحاكمة لانتقال السلطة السياسة من شخص إلى شخص بصرف النظر عن حدوث تغيير في التوجهات السياسية والإيديولوجية للقيادة الجديدة، وذلك من قبيل ما ذهب إليه "فان جيامبو" (Van Gyampo)، والذي عرف تداول السلطة على أنه تلك العمليات الإدارية والسياسية التي تتولى من خلالها الحكومة الجديدة مهام الحكم وتسلم الحكومة المنتهية ولايتها السلطة إلى القيادة القادمة، ويتولى الرئيس القادم السلطة لتشكيل حكومة جديدة، وتشمل هذه العمليات إطاراً زمنياً وأنشطة وعمليات لانتخاب زعيم ونقل حكم دولة ما من إدارة إلى أخرى.

وعلى جانب آخر ركزت بعض التعريفات الأخرى على ضرورة أن تنطوي مخرجات تداول السلطة على حدوث تغير جذري في التوجهات السياسية والإيديولوجية وليس الأشخاص الذين يتولون القيادة الجديدة، وذلك على نحو ما ذهب إليه كل من "هارت" (Hart) و"أور" (Uhr)، إذ أكدا أن تداول السلطة يشير إلى حدوث تغيير في الحزب السياسي أو الائتلاف الذي يتولى الحكومة، على أن ينطوي ذلك على حدوث تحولات سواءً على

مستوى تغيير المسؤولين السياسيين أو الوزراء أو إبرام صفقات سياسية جديدة بشأن محتوى وأولويات سياسة الحكومة، وقد تؤدي هذه التحولات إلى تبلور فترة من عدم اليقين والغموض بالنسبة لمجموعة كبيرة من الإدارات والوكالات وأصحاب المصلحة المشاركين في صنع وتنفيذ السياسة العامة في الدولة[٢].

وفي ضوء ما سبق يعد التداول السلمي للسلطة في أي دولة بمثابة مؤشر دال على تنامي الظاهرة الديمقراطية، والذي يحكمه جملة من المؤشرات الإجرائية الرئيسية، ولعل من بينها دورية انعقاد الانتخابات، التغييرات المتتالية المنتظمة للحكومات، احترام القائمين على السلطة السياسية لقواعد الفصل بين السلطات في الدولة، احترام المجتمع لحكم وسيادة القانون. كما تتخذ التحولات السياسية المرتبطة بتداول السلطة وفقاً إلى "جونز" (Jones) عدداً من الأنماط الرئيسية والمتمثلة في الرئاسات الناشئة التي يتم فيها انتخاب الرؤساء للمرة الأولى، والرئاسات المتجددة التي يتم فيها إعادة انتخاب الرؤساء مرة أخرى، ويجب أن تكون هذه التحولات السابقة هادئة نسبياً، كما أنها تتطلب قدر قليل من التعديلات استجابةً للانتخابات، فضلاً عن الرئاسات المتعلقة بتولي الرئيس المُنتخب للسلطة على أن يكون من نفس الحزب السياسي بعد أن شغل منصب نائب الرئيس، ومع ذلك فإن نجاح هذا النوع من التحول يعتمد على مدى قيام الرؤساء بتجهيز نوابهم لتولي السيطرة من خلال منحهم مهام هامة ومؤثرة مع العمل على إطلاعهم على القضايا الرئيسية.

ويمكن القول بوجود جملة من المبادئ الرئيسية الحاكمة للتحولات السلمية للسلطة الناجحة، والمتمثلة في إتمام عملية الانتقال بثقة متبادلة ومستوى عالٍ من التعاون بين الإدارتين القديمة والجديدة، ارتكاز عملية نقل السلطة على المهنية الإدارية والحياد السياسي، الانتقال السلس الداعم لتعزيز قواعد الحكم الرشيد والديمقراطية، الإعداد الكافي بمعنى وجود خطة عمل شاملة للأنشطة والمعالم الرئيسية في كل مرحلة من مراحل العملية الانتقالية، والتي ترمي إلى تنظيم وضبط قواعد عملية الانتقال السلمي ومساعدة الفريق القائم على عملية الانتقال السياسي على تركيز جهوده وتتبع التقدم المحرز، فضلاً عن ضرورة تركيز عملية انتقال السلطة على إعداد القائد الجديد للاضطلاع بمهام الحكم وتوظيف ذلك في تحقيق المصلحة الوطنية[٣].

كما أن هناك العديد من الفاعلين في عملية انتقال السلطة والمتمثلين في الحكومة الحالية والمعارضة وجهاز الخدمة المدنية، وكذلك وسائل الإعلام ومؤسسات الفكر ومجموعات الضغط والمصالح ومجتمع رجال الأعمال وغيرهم من أصحاب المصلحة في الحكومة، وذلك فضلاً عن الجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى التي لها تأثير كبير على نجاح أو فشل العمليات الانتقالية، وهم الفاعلين الأمنيين أو العسكريين خاصة وحدات الاستخبارات والأمن، الجهات الفاعلة غير الحكومية مثل منظمات المجتمع المدني، مسؤولي الانتخابات، الجهات الفاعلة الدولية، فضلاً عن المواطنين. وتمر عملية الانتقال السلمي للسلطة بخمس مراحل متكاملة وهي؛ مرحلة ما قبل الانتخابات، مرحلة إجراء الانتخابات ذاتها، مرحلة ما قبل التنصيب الرسمي، مرحلة التنصيب ذاتها وما بعدها، ومرحلة ما بعد الانتخابات.

ويلاحظ أن هناك العديد من القضايا السياسية والتنظيمية التي يجب التعامل معها بعناية كبيرة خلال المراحل السابقة، ولعل من بينها التحلي بدرجة عالية من الصبر والتعاون والاحترام المتبادل بين المسؤولين المنتهية ولايتهم والقادمين والاستعدادات لعملية التسليم والتسلم للسلطة، إدارة المعلومات وتبادلها، معالجة السجلات الانتخابية وحفظها، الحياد والمهنية في الخدمة المدنية والمؤسسات الأمنية في الدولة، ثقة الجمهور في العملية الانتخابية، طمأنة شاغل المنصب المنتهية ولايته بأنه لن يقع ضحية أو مستهدف بمجرد تخليه عن السلطة، فضلاً عن توفير الوقت الكافي لضمان الانتقال السلس للسلطة[٤].

- **ثانياً: الإطار الدستوري الحاكم للعملية الانتخابية في زامبيا**

يعد الدستور الصادر في أغسطس ١٩٩١ بمثابة الإطار الحاكم للدولة والمجتمع في زامبيا منذ نهاية الحرب البادرة مع مطلع التسعينيات من القرن العشرين، وذلك على الرغم من خضوعه لأكثر من مراجعة وإدراج بعض التعديلات عليه، ومنها تلك التي جرت في عامي ١٩٩٦ و٢٠١٦، ويمكن إلقاء الضوء على الإطار الدستوري الناظم للانتخابات الرئاسية والبرلمانية وذلك على النحو التالي:

١) الانتخابات الرئاسية

تناول الدستور في إطار الجزء السابع منه الحديث عن السلطة التنفيذية في الدولة، والتي تتكون بدورها من رئيس الدولة وأعضاء الحكومة، ويعد رئيس زامبيا هو رئيس الدولة والحكومة والقائد العام للقوات المسلحة بموجب الدستور، وقد حدد الدستور مجموعة من الشروط التي يتعين توافرها في الأفراد المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية، والمتمثلة في أن يكون من مواطني الدولة بالميلاد أو النسب، مقيم بشكل مستمر في الدولة، ألا يقل عمره عن (٣٥) عام، مقيد في كشوف الناخبين، أن يكوم من متحدثي اللغة الرسمية للدولة بطلاقة، أن يكون قد دفع الضرائب المستحقة عليه أو أجرى ترتيبات توفيقية مع مصلحة الضرائب لدفع الضرائب المستحقة عليه، أن يُعلَن عن أصول وخصوم المرشح، فضلاً عن اشتراط دفع رسوم الانتخابات المقررة في أو قبل التاريخ المحدد لتسليم أوراق الترشيح.

كما حدد الدستور أيضاً الحالات التي تجعل الشخص غير مؤهل للترشح للانتخابات الرئاسية في الدولة، والمتمثلة في أن يكون ضابطاً عاماً، لديه جنسية مزدوجة، يشغل منصب دستوري أو منصب عام آخر في الدولة، أن يكون قاضي أو مسئول قضائي، أن يكون قد تم إنهاء خدمته من منصب عام في الدولة على خلفية ارتكاب مخالفات جسيمة في الخمس سنوات الأخيرة السابقة لترشحه، أن يكون لديه إعاقة عقلية أو جسدية تجعله غير قادر على أداء الوظائف التنفيذية، أن يكون متعثر مالياً، أن يكون يقضي عقوبة الحبس، أو أن يكون قد قضى عقوبة الحبس لا تقل عن ثلاث سنوات وذلك في السنوات الخمس السابقة مباشرة على ترشحه[٥].

ويتم اختيار المرشح الفائز في الانتخابات الرئاسية لمدة خمسة سنوات من خلال حصوله على أكثر من (٥٠%) من الأصوات المسجلة في الكشوف الانتخابية، وفي حال عدم حصول أي مرشح على هذه النسبة يتم خوض جولة انتخابية ثانية في غضون (٣٧) يوم من الجولة الأولى، والتي يخوضها أعلى اثنين من المرشحين حصولاً على الأصوات أو اللذان تعادلا في الأصوات في الجولة الأولى من الانتخابات[٦]. ويقوم رئيس الدولة بجملة من

الوظائف ولعل من بينها تعيين السفراء والمفوضين الساميين والممثلين الدبلوماسيين والقناصل، استقبال واعتماد السفراء الأجانب والمفوضين الساميين والمفوضين والممثلين الدبلوماسيين والقناصل ورؤساء المنظمات الدولية، التفاوض بشأن الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والتوقيع عليها وذلك وبعد موافقة الجمعية الوطنية والتصديق عليها، إنشاء ودمج وحل الوزارات الحكومية على أن يكون ذلك بعد موافقة الجمعية الوطنية، تعيين الأشخاص المنوط بهم القيام بمهام للسلطة التنفيذية، التوقيع وإصدار الإعلانات على النحو المحدد في الدستور أو على النحو المنصوص عليه، فضلاً عن طرح وتقديم مشروعات قوانين إلى الجمعية الوطنية[٧].

٢) الانتخابات التشريعية

تناول الدستور في إطار الفصل السادس منه الحديث عن السلطة التشريعية "الجمعية الوطنية"، حيث نص على أن البرلمان يتكون من رئيس واثنين من النواب له، بالإضافة إلى (١٥٦) عضواً يتم اختيارهم وفقاً لقاعدة الأغلبية البسيطة، وذلك إلى جانب عدد من الأعضاء يتم تعينهم من قِبل رئيس الدولة على ألا يقل عددهم عن (٨) أعضاء، وذلك بهدف تعزيز تمثيل المصالح والمهارات الاجتماعية ومراعاة النوع الاجتماعي، ويوجد ثمة مجموعة من الشروط المطلوب توافرها في العضو المرشح لعضوية الجمعية الوطنية تتمثل في أن يكون مواطناً، وألا يزيد سنه عن (٢١) سنة، ومقيد في كشوف الناخبين، وأن يكون حاصلاً على مؤهل أكاديمي لا يقل عن الدرجة الثانية عشر أو ما يعادلها كحد أدني، فضلاً عن تحديد أصول وخصوم المرشح، كما يشترط لترشح الناخب أن يكون قد سدد الرسوم الانتخابية للجنة الانتخابات وأن يكون مدعوماً بما لا يقل عن (١٥) مواطن من المقيدين كناخبين في الكشوف الانتخابية في إطار الدائرة الانتخابية للمرشح.

وهناك بعض الحالات التي لا يحق فيها للشخص الترشح لعضوية الجمعية الوطنية، والمتمثلة في: أن يكون مرشح فعلي في الانتخابات الرئاسية، أن يكون ضابط عام أو صاحب منصب دستوري، أن يكون قاضي أو مسئول قضائي، أن يكون لديه إعاقة جسدية أو عقلية تمنعه من أداء مهام الوظيفة التشريعية، أن يكون خاضعاً لعقوبة السجن لارتكاب جريمة بموجب قانون وضعي، أن يكون متعثر مالياً، أن يكون قد قضى عقوبة سجن لا تقل عن ثلاث سنوات وذلك في السنوات الخمس السابقة مباشرة لترشحه، تم عزله من الوظيفة العامة بسبب ارتكاب مخالفات جسيمة في السنوات الخمس السابقة مباشرة على ترشحه، أو أن يكون صاحب منصب له علاقة بإدارة العملية الانتخابية في الدولة[٨].

وتبلغ المدة الزمنية لولاية البرلمان خمس سنوات، ويجوز تجديد هذه المدة لنحو (١٢) شهر بالأغلبية البسيطة في حالة الحرب، ويلزم لانعقاد جلساته توافر نصاب قانوني (ثلث الأعضاء)، ويلزم لاتخاذ قرارات توافر الأغلبية في الأعضاء الحاضرين، وتكمن وظيفة الجمعية الوطنية في سن التشريعات من خلال تبني مشروعات القوانين التي يوافق عليها الرئيس، كما تقوم بمراقبة الوظائف التنفيذية من خلال ضمان المساواة في توزيع الموارد الطبيعية بين المواطنين في زامبيا، تخصيص الأموال للإنفاق من أجهزة ومؤسسات الدولة والإدارة الإقليمية والسلطات المحلية

والهيئات الأخرى، مراجعة الانفاق العام بما في ذلك النفقات العسكرية والدستورية والخاصة، الموافقة على الدين العام قبل التعاقد عليه، فضلاً عن الموافقة على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية قبل التصديق عليها[٩].

وفي ضوء ما سبق، يمكن تحديد شكل ومضمون العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية من خلال القراءة التحليلية لبنود دستور الدولة، والتي ساهمت في تحديد هوية نظام الحكم في الدولة باتجاه كونه "نظام مختلط" (Hybrid System)، وإن كان أقرب في خصائصه إلى النظام شبة الرئاسي (Semi– Presidential System) على غرار النظام الفرنسي في إطار دستور الجمهورية الخامسة لعام ١٩٥٨م، وتتجسد مظاهر ذلك عبر تطبيق قاعدة "التوازن والرقابة" المرتبطة بالنظام الرئاسي، والتي تتبلور من خلال كون أن الرئيس يجوز له حل البرلمان، ويلزم لذلك أن يخطر المواطنين ويحيل الأمر إلى المحكمة في غضون سبعة أيام، على أن تنظر الأخيرة في المسألة وإن ثبتت ادعاءات الرئيس تخبره بذلك ليقوم بدوره بحل البرلمان على أن يتم عقد انتخابات مبكرة في غضون (٩٠) يوماً من صدور قرار الحل، كما يجوز لرئيس الدولة دعوة البرلمان بعد حله وقبل انعقاد الانتخابات البرلمانية المبكرة وذلك في حالة الحرب أو الطوارئ العامة أو وجود تهديد لها.

وكذلك نجد أن ثمة رقابة من قِبل البرلمان على السلطة التنفيذية تظهر من خلال حق رئيس الدولة في الحضور مرتين على الأقل في العام لإلقاء كلمة أمام الجمعية الوطنية، كما يجوز له خلال فترة عمل البرلمان بتوجيه رسالة إليه يتم إلقائها من قِبل رئيس الحكومة أو وزير يتم تفويضه من قِبل رئيس الدولة، ويحق للبرلمان توجيه اللوم إلى أي وزير بالحكومة أو وزير إقليمي وذلك في حال عدم وجود رضاء من قِبل أعضاءه بشأن أداء هذا الوزير، ويبدأ هذا الإجراء من خلال اقتراح أو إخطار يقدم إلى رئيس الجمعية الوطنية على أن يتم التوقيع عليه من قِبل ثلث الأعضاء وموضحاً به الأسباب الداعمة له، ولكن يحتاج هذا الاقتراح لكي يتحول إلى قرار نهائي أن تتوافر به أغلبية ثلثي الأعضاء، وفي الجهة المقابلة نجد أن ثمة توظيف لقاعدة "دمج السلطات" (Fusion of Powers) المرتبطة بالنظام البرلماني، حيث يقوم رئيس الدولة بتعيين الوزراء من بين أعضاء البرلمان[١٠].

- **ثالثاً: مسار تطور العمليات الانتخابية وتداول السلطة في زامبيا**

يمكن تصنيف مراحل تطور العمليات الانتخابية على المستويين الرئاسي والبرلماني في زامبيا منذ الاستقلال إلى ثلاث مراحل وذلك كما يلي:

١) مرحلة التعددية الحزبية عقب الاستقلال (١٩٦٤ – ١٩٧٣)

ارتبطت هذه المرحلة بالفترة التالية على استقلال الدولة في ٢٤ أكتوبر ١٩٦٤ وصولاً إلى التحول لنظام الحزب الوحيد (Single Party System) في عام ١٩٧٣، وعلى الرغم من أن هذه المرحلة اتسمت بوجود أكثر من حزبين في الحياة السياسية ولكن فرصة الوصول للسلطة كانت قائمة بالنسبة لحزب واحد فقط وهو "حزب الاستقلال الوطني المتحد" (UNIP)، فعلى المستوى البرلماني أجريت أول عملية انتخابية في (٢٠–٢١ يناير ١٩٦٤)، وكانت بمثابة أول انتخابات تعددية في الدولة، وقد تمكن "حزب الاستقلال الوطني المتحد" من حسم أغلبية المقاعد البرلمانية حيث حصل على (١١٠) مقعد لصالحه، والتي كانت مقسمة إلى قسمين؛ الأول يتعلق بالمقاعد

المُخصصة للمواطنين الأفارقة والبالغ عددها (٥٥) مقعد، الثاني يتعلق بالمقاعد المخصصة للأوروبيين أو البيض والبالغ عددها (٥٥) مقعد، بينما حاز "المؤتمر الوطني الأفريقي" (ANC) على الترتيب الثاني بواقع (٢٠) مقعداً، ثم "الحزب التقدمي الوطني" (NPP) والمستقلين.

في حين أجريت ثاني العمليات الانتخابية البرلمانية بعد الاستقلال في ١٩ ديسمبر ١٩٦٨، والتي استمرت خلالها سيطرة "حزب الاستقلال الوطني المتحد" على البرلمان، حيث حصل على (٨١) مقعد من إجمالي (١٠٥) مقعد وبإجمالي نسبة تصويت بلغت (٧٣,١٩%)، كما استمر وجود "المؤتمر الوطني الأفريقي" في الترتيب الثاني، حيث حصل على (٢٣) مقعد بإجمالي نسبة تصويت بلغت (٢٥,٤٠%)، بينما حصل المستلقون على مقعد واحد فقط في هذه الانتخابات.

وعلى مستوى الانتخابات الرئاسية يعد " كاوندا كينيث" بمثابة أول رئيس لزامبيا عقب الاستقلال، وكان قد تم تعيينه من قِبل "حزب الاستقلال الوطني المتحد" (UNIP) كرئيس وزراء لروديسيا الشمالية وقد ظل في هذا المنصب حتى الاستقلال، وقد استمر في السلطة خلال أول انتخابات رئاسية تجرى عقب الاستقلال في ١٩ ديسمبر ١٩٦٨، وذلك بعد حصوله على (٨١,٨٢%) من الأصوات الانتخابية، في حين حصل منافسه " نكومبولا هاري" المنتمي إلى "المؤتمر الوطني الأفريقي" على (١٨,١٨%) من الأصوات[١١].

٢) مرحلة الحزب الوحيد (١٩٧٣ –١٩٩١)

تم في هذه المرحلة التحول من التعددية الحزبية إلى نظام الحزب الوحيد من الناحية القانونية بدءاً من عام ١٩٧٣م، ليصبح بذلك "حزب الاستقلال الوطني المتحد" (UNIP) بمثابة الحزب الوحيد والمسيطر على الحياة السياسية في الدولة، وقد شهدت زامبيا على مستوى الانتخابات البرلمانية إجراء أربع عمليات انتخابية خلال أعوام (١٩٧٣، ١٩٧٨، ١٩٨٣، ١٩٨٨)، وقد ضم البرلمان آنذاك (١٣٦) مقعد وذلك بواقع (١٢٥) مقعد يتم اختيارهم بالانتخاب المباشر و(١٠) مقاعد يتم تعينهم من قِبل رئيس الدولة بالإضافة إلى رئيس البرلمان، وعلى مستوى الانتخابات الرئاسية فقد استمر "كاوندا كينيث" رئيساً لزامبيا في ظل سنوات هذه المرحلة أي خلال الانتخابات التي جرت في ذات الأعوام السابقة[١٢].

٣) مرحلة العودة للتعددية الحزبية (منذ عام ١٩٩١)

ارتبطت هذه المرحلة بعودة الدولة لتنبي نظام التعددية الحزبية في إطار مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة وما ترتب عليها من انهيار المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي (سابقاً)، وتراجع نظام الحزب الوحيد المرتبط بالأيديولوجية الاشتراكية لصالح نظام التعددية الحزبية المرتبط بالأيديولوجية الرأسمالية، فعلى مستوى الانتخابات البرلمانية، نجد أنه قد أجريت سبع عمليات انتخابية منذ عام ١٩٩١ وحتى تاريخه، والتي شهدت تداول للسلطة بين ثلاثة أحزاب سياسية وهي: "الحركة من أجل الديمقراطية متعددة الأحزاب" (MMD)، "الجبهة الوطنية" (PF)، و"الحزب المتحد من أجل التنمية الوطنية" (UPND).

ويلاحظ تمكن "الحركة من أجل الديمقراطية متعددة الأحزاب" (MMD) من السيطرة على أغلبية المقاعد البرلمانية خلال الأربع عمليات انتخابية المرتبطة بعقد التسعينيات من القرن العشرين والعقد الأول من الألفية الجديدة والتي أجريت في أعوام (١٩٩١، ١٩٩٦، ٢٠٠١، ٢٠٠٦)، وقد سجل عام ١٩٩٦ أكبر عدد للمقاعد البرلمانية يحصل عليها الحزب وذلك بواقع (١٣١) مقعداً، ويلاحظ بوجه عام أن الأحزاب المنافسة للحركة تغيرت في إطار هذه العلميات الانتخابية وهم: "حزب الاستقلال الوطني المتحد" (UNIP) في انتخابات ١٩٩١، "الحزب الوطني" (NP) في انتخابات ١٩٩٦، "الحزب المتحد من أجل التنمية الوطنية" (UPND) في انتخابات ٢٠٠١، و"الجبهة الوطنية" (PF) في انتخابات ٢٠٠٦ – للمزيد من التفاصيل يمكن الاطلاع على الجدول رقم (١).

في حين انتقلت السيطرة على المقاعد البرلمانية إلى "الجبهة الوطنية" (PF) في إطار الانتخابات البرلمانية التي أجريت خلال عامي ٢٠١١ و٢٠١٦، حيث من تمكنت من الاستحواذ على غالبية المقاعد البرلمانية خلالهما بواقع (٦٠) و(٨٠) مقعد على الترتيب، ويلاحظ أن الأحزاب المنافسة لها تغيرت خلال العمليتين الانتخابيتين وهما: "الحركة من أجل الديمقراطية متعددة الأحزاب" (MMD) والتي استحوذت على (٥٥) مقعد في انتخابات عام ٢٠١١، و"الحزب المتحد من أجل التنمية الوطنية" (UPND) والذي استحوذ على (٥٨) مقعد في انتخابات عام ٢٠١٦، وقد تمكن الأخير من السيطرة على أغلبية المقاعد البرلمانية بدلاً من "الجبهة الوطنية" في الانتخابات الأخيرة في عام ٢٠٢١، حيث حصل على (٨٢) مقعد– للمزيد من التفاصيل يمكن الاطلاع على الجدول رقم (١).

جدول رقم (١)

الانتخابات البرلمانية في زامبيا منذ عام ١٩٩١

تاريخ الانتخابات	الحزب الحائز على الأغلبية البرلمانية			الحزب المنافس لحزب الأغلبية	
	اسم الحزب	عدد المقاعد البرلمانية	نسبة التصويت	اسم الحزب	عدد المقاعد البرلمانية
٣١ أكتوبر ١٩٩١	الحركة من أجل الديمقراطية متعددة الأحزاب (MMD)	١٢٥	–	حزب الاستقلال الوطني المتحد (UNIP)	٥
١٨ نوفمبر ١٩٩٦	الحركة من أجل الديمقراطية متعددة الأحزاب (MMD)	١٣١	%٦٠,١	الحزب الوطني (NP)	٥
				المستقلين	١٠
٢٧ ديسمبر ٢٠٠١	الحركة من أجل الديمقراطية متعددة الأحزاب (MMD)	٦٩	%٢٨,٠٢	الحزب المتحد من أجل التنمية الوطنية (UPND)	٤٩
٢٨ سبتمبر ٢٠٠٦	الحركة من أجل الديمقراطية متعددة الأحزاب (MMD)	٧٤	–	الجبهة الوطنية (PF)	٤٤
٢٠ سبتمبر ٢٠١١	الجبهة الوطنية (PF)	٦٠	%٣٨,٢٥	الحركة من أجل الديمقراطية متعددة الأحزاب (MMD)	٥٥
١١ أغسطس ٢٠١٦	الجبهة الوطنية (PF)	٨٠	%٤٢,٠١	الحزب المتحد من أجل التنمية الوطنية (UPND)	٥٨

١٢ أغسطس ٢٠٢١	الحزب المتحد من أجل التنمية الوطنية (UPND)	٨٢	–	الجبهة الوطنية (PF)	٥٩

المصدر: جدول من إعداد وتصميم الباحث بالاعتماد على:

African elections database, “Elections in Zambia”, available at: **https://bit.ly/2YNTO6p**, see also: Election Guide, “Republic of Zambia: ELECTION FOR PRESIDENT”, available at: **https://bit.ly/3z1MjVW**

وفيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية خلال هذه المرحلة، نجد أنه قد أُجريت تسعة انتخابات في الدولة منذ عام ١٩٩١ وحتى تاريخه، والتي شهدت تداول للسلطة بين ستة رؤساء تولوا مقاليد الحكم في الدولة: ثلاثة رؤساء ينتمون لحزب "الحركة من أجل الديمقراطية متعددة الأحزاب" (MMD)، اثنين ينتمون إلى "الجبهة الوطنية" (PF)، وواحد ينتمى إلى "الحزب المتحد من أجل التنمية الوطنية" (UPND)، ففي إطار انتخابات عامي ١٩٩١ و١٩٩٦ حسم المرشح " تشيلوبا فريدريك" المنتمي إلى "الحركة من أجل الديمقراطية متعددة الأحزاب" (MMD) مقعد الرئاسة لصالحه وذلك بنسبة تصويت بلغت (٧٥,٨%) و(٧٢,٥٩%) على الترتيب، وهي أعلى نسب تصويت يحصل عليها مرشح في الانتخابات الرئاسية منذ عام ١٩٩١.

وعلى الرغم من انتقال مهام الحكم بعد ذلك إلى الرئيس "مواناواسا ليفي" المنتمي أيضاً إلى "الحركة من أجل الديمقراطية متعددة الأحزاب" (MMD) وذلك عبر حسم الانتخابات التي أُجريت في عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٦، غير أنه لم يكمل ولايته الرئاسية الثانية حيث توفي في أغسطس ٢٠٠٨ ليحل محله نائبه " باندا روبية"، والذي تم انتخابه رسمياً في ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٨، وقد انتقلت مهام الحكم بعد ذلك إلى "الجبهة الوطنية" (PF) من خلال مرشحها " ساتا مايكل" والذي حسم انتخابات عام ٢٠١١ بنسبة تصويت بلغت (٤٢,٥٨%)، ونتيجة لوفاته في ٢٨ أكتوبر ٢٠١٤ تولى خلفاً له الرئيس "إدغار لونغو" في ٢٥ يناير ٢٠١٥، وذلك بعد فوزه في الانتخابات التي أجريت في ٢٠ يناير ٢٠١٥ بنسبة تصويت بلغت (٤٨,٣٠%)، وعلى الرغم من استطاعته حسم سباق الانتخابات المنعقدة في ٢٠١٦ أيضاً لصالحه بنسبة تصويت بلغت (٥٠,٣٥%)، غير أنه لم يتمكن من الحفاظ على بقائه في سدة الحكم في الانتخابات الأخيرة لعام ٢٠٢١ وذلك نتيجة فوز منافسه "هاكاندي هيشيليما" المنتمي إلى "الحزب المتحد من أجل التنمية الوطنية" (UPND)– للمزيد انظر الجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢)

الانتخابات الرئاسية في زامبيا منذ عام ١٩٩١

٢٣	المرشح الفائز	الانتماء الحزبي	نسبة التصويت لصالح المشرح الفائز	نسبة المشاركة في الانتخابات
٣١ أكتوبر ١٩٩١	تشيلوبا فريدريك Chiluba Frederick	الحركة من أجل الديمقراطية متعددة الأحزاب (MMD)	٧٥,٨%	٤٥%

١٨ نوفمبر ١٩٩٦	تشيلوبا فريدريك Chiluba Frederick	الحركة من أجل الديمقراطية متعددة الأحزاب (MMD)	%٧٢,٥٩	%٥٨,٤
٢٧ ديسمبر ٢٠٠١	موانواسا ليفي Mwanawasa Levy	الحركة من أجل الديمقراطية متعددة الأحزاب (MMD)	%٢٩,١٥	%٦٧,٨
٢٨ سبتمبر ٢٠٠٦	موانواسا ليفي Mwanawasa Levy	الحركة من أجل الديمقراطية متعددة الأحزاب (MMD)	%٤٢,٩٨	%٧٠,٨
٣٠ أكتوبر ٢٠٠٨	باندا روبية Banda Rupiah	الحركة من أجل الديمقراطية متعددة الأحزاب (MMD)	%٤٠,٦٣	%٤٥,٤
٢٠ سبتمبر ٢٠١١	ساتا مايكل Sata Michael	الجبهة الوطنية (PF)	% ٤٢,٨٥	%٥٤
٢٠ يناير ٢٠١٥	إدغار لونغو Edgar Lungu	الجبهة الوطنية (PF)	%٤٨,٣٠	%٣٢
١١ أغسطس ٢٠١٦	إدغار لونغو Edgar Lungu	الجبهة الوطنية (PF)	%٥٠,٣٥	%٥٥
١٢ أغسطس ٢٠٢١	هاكاندي هيشيليما Hakainde Hichilema	الحزب المتحد من أجل التنمية الوطنية (UPND)	%٥٧,٨٦	%٧٠,٦١

المصدر: جدول من إعداد وتصميم الباحث بالاعتماد على:

African elections database, “Elections in Zambia”, available at: **https://bit.ly/2YNTO6p**, see also: Election Guide, “Republic of Zambia: ELECTION FOR PRESIDENT”, available at: **https://bit.ly/3z1R2Xx**

- **رابعاً: الانتخابات الرئاسية والبرلمانية لعام ٢٠٢١**

سيتم من خلال هذا الجانب من الدراسة إلقاء الضوء على الانتخابات التي أجريت على المستويين الرئاسي والبرلماني لعام ٢٠٢١ كدراسة حالة عبر التركيز على ثلاثة مراحل رئيسية متعلقة بهذه الانتخابات وذلك كما يلي:

١) مرحلة ما قبل الانتخابات

أجريت الانتخابات العامة في زامبيا لعام ٢٠٢١ في إطار قانوني مكون من دستور ١٩٩١ (بصيغته المعدلة ٢٠١٦)، قانون العمليات الانتخابية لعام ٢٠١٦ (بصيغته المعدلة ٢٠٢١)، قانون مفوضية الانتخابات لعام ٢٠١٦ (بصيغته المعدلة ٢٠٢١)، قانون الجمعيات (الفصل ١١٩)، قانون انتخابات الحكم المحلي لعام ١٩٩١، فضلاً عن قانون النظام العام لعام ١٩٥٥، بالإضافة إلى اللوائح الهامة الأخرى ذات الصلة والتي تشمل إجراءات التشغيل القياسية (SOPs) ضد جائحة كورونا[١٣].

– The Electoral Commission of Zambia (ECZ) وفي هذا الصدد قامت اللجنة الانتخابية في زامبيا وهي هيئة دستورية مستقلة ودائمة تأسست بموجب المادة (٢٢٩) من الدستور وهي الجهة الوحيدة المخول لها تسهيل العمليات الانتخابية وإجرائها والإشراف عليها، وتتكون من (٥) أعضاء يتم تعيينهم لمدة سبع سنوات من قِبل الرئيس شريطة أن توافق الجمعية الوطنية [١٤]– بترسيم حدود الدوائر الانتخابية البالغ عددها (١٥٦) دائرة،

وتحديد مراكز الاقتراع والبالغ عددها (١٢١٥٢) مركزاً، وتجميع سجلات الناخبين الجدد وذلك في الفترة (٩ نوفمبر – ٢٠ ديسمبر)٢٠٢٠، وكذلك ترشيح المرشحين، بالإضافة إلى تثقيف الناخبين واعتماد المراقبين.

كما قامت اللجنة الانتخابية باعتماد العديد من منظمات المجتمع المدني (CSOs) والتي قامت بدورها بنشر مراقبين في جميع أنحاء البلاد في يوم الانتخابات، وذلك لتعزيز مصداقية وشفافية العمليات الانتخابية، كما قامت بنشر خمسة (٥) مراقبين محليين مع كل منظمة في كل دائرة انتخابية على إقليم الدولة، بالإضافة إلى ذلك فقد قامت اللجنة الانتخابية باتخاذ جملة من التدابير الوقائية ضد فيروس Covid-19 وذلك لضمان مشاركة المواطنين بأمان في العملية الانتخابية، وتشمل هذه التدابير تطوير إجراءات التشغيل القياسية (SOPs) ضد Covid-19، تحسين المنصات الرقمية لتوعية الناخبين، وارتداء الأقنعة الإلزامي في صناديق الاقتراع، الحرص على التباعد الاجتماعي وتعقيم وغسل اليدين.

والجدير بالذكر أنه قد تم تسجيل نحو (٢٠) ألف سجين مؤهل للتصويت في هذه الانتخابات، ويأتي ذلك على أثر صدور حكم المحكمة الدستورية بتأييد حق السجناء في التصويت وذلك في عام ٢٠١٧، وقد تم نشر الجيش لأول مرة خلال هذه العملية الانتخابية، وذلك نتيجة تواجد مخاوف من تصاعد موجات العنف نتيجة انتشار خطابات الكراهية والمعلومات المضللة من خلال الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي من قِبل الأحزاب السياسية ولاسيما "الجبهة الوطنية" (PF) و"الحزب المتحد من أجل التنمية الوطنية" (UPND)، وعلى الرغم من أن هذا الانتشار قد أثار ردود فعل متباينة، إلا أنه لم تتلق بعثات المراقبة أي تقرير عن انتهاكات لحقوق الإنسان من قِبل الجيش[١٥].

وقد بلغ عدد الناخبين المقيدين في الكشوف الانتخابية والذين لهم الحق في التصويت نحو (٧٠٢٣٤٩٩) ناخب وهو ما يمثل حوالي (٨٣,٥٪) من الأشخاص الذين لديهم الأهلية السياسية[١٦]، وعلى مستوى الانتخابات الرئاسية فقد تنافس (١٦) مرشحًا في إطار هذه الانتخابات، ونجد أن المشهد السياسي كان يهيمن عليه اثنين من المرشحين وهما:

أ- "إدغار لونغو": ولد في ١١ نوفمبر ١٩٥٦، وحاصل على درجة البكالوريوس من كلية الحقوق وعمل كمحامي، وتمكن من رئاسة "الجبهة الوطنية" (PF) في ٣٠ نوفمبر ٢٠١٤ ليصبح بذلك الرئيس الثاني للحزب منذ إنشائه[١٧]، وقد تم انتخابه كعضو في البرلمان عن دائرة تشواما في العاصمة (لوساكا) في عام ٢٠١١، وشغل مناصب وزارية قبل توليه رئاسة زامبيا عام ٢٠١٥ مثل نائب وزير في مكتب نائب الرئيس، وزير الداخلية، وزير الدفاع، وزير العدل[١٨].

ب- "هاكيندي هيشيليما": ولد في ٤ يونيو ١٩٦٢، ومنحدر من أسرة فقيرة، وقد عمل كرجل أعمال وكان يصف نفسه بأنه "راعي ماشية" قبل أن يصبح أحد أغنى رجال زامبيا، وحصل على درجة ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة برمنغهام في المملكة المتحدة، وتولى رئاسة "الحزب المتحد للتنمية الوطنية" (UPND) في عام ٢٠٠٦،

وخاض سباق الانتخابات الرئاسية في خمسة مرات وهي (٢٠٠٦، ٢٠٠٨، ٢٠١١، ٢٠١٥، ٢٠١٦) وذلك قبل توليه مهام رئاسة الدولة في إطار انتخابات عام ٢٠٢١[١٩].

وفيما يتعلق بالانتخابات البرلمانية فقد تنافس في إطارها بعض الأحزاب السياسية إلى جانب المرشحين المستقلين، غير أن الحزبين الرئيسيين في سباق هذه الانتخابات هما:

أ- الحزب المتحد للتنمية الوطنية (UPND): الذي تأسس في عام ١٩٩٨ بقيادة "أندرسون مازوكا" وذلك بعد مغادرته " الحركة من أجل الديمقراطية متعددة الأحزاب" (MMD)، وتمثل لجنة الإدارة الوطنية هيئة صنع القرار في الحزب، وقد خاض هذا الحزب الانتخابات لأول مرة عام ٢٠٠١ بواسطة زعيم الحزب "مازوكا"، والذي حصل على (٢٧%) من الأصوات مما وضعه في الترتيب الثاني بعد "ليفي مواناواسا" المنتمي إلى "الحركة من أجل الديمقراطية التعددية" وذلك بفارق (٢%) من إجمالي عدد الأصوات، كما خاض انتخابات البرلمان لذات العام وفاز بنحو(٤٩) مقعداً، ليصبح بذلك ثاني أكبر الأحزاب بعد حزب الأغلبية المتمثل في "الحركة من أجل الديمقراطية التعددية".

كما خاض الحزب الانتخابات مرة أخرى في عام ٢٠١٦، وتمكن خلالها من زيادة عدد المقاعد البرلمانية لتصل إلى (٥٨) مقعد، بينما لم يتمكن من حسم مقعد الرئاسة خلال الانتخابات الرئاسية في ذات العام، حيث جاء مرشحه "هاكيندي هيشيليما" في الترتيب الثاني بعد " إدغار لونغو" بنسبة (٤٧,٦٣٪) من الأصوات آنذاك، وتتمثل أولويات الحزب الرئاسية والتي تعد بمثابة برنامج انتخابي لمرشحه في خلق فرص العمل، خفض تكلفة المعيشة، وضع حد للفساد، تقديم خدمات أفضل، فضلاً عن استعادة الحريات الديمقراطية[٢٠].

ب- "الجبهة الوطنية" (PF): تأسست كحزب معارض في عام ٢٠٠١ من قِبل "ساتا مايكل"، وقد استطاع الحزب الوصول للسلطة في عام ٢٠١١ على يد مؤسسه الذي ظل في سدة الحكم لمدة ثلاث سنوات حتى وفاته في ٢٨ أكتوبر ٢٠١٤، ليعقبه " إدغار لونغو" في ٢٥ يناير ٢٠١٥ والذي تمكن من الفوز مرة أخرى بمقعد الرئاسة في انتخابات ٢٠١٦، لتصبح الجبهة الوطنية بذلك الحزب الحاكم في زامبيا منذ عام ٢٠١١ وحتى انتخابات ٢٠٢١[٢١]، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٢).

٢) مرحلة إعلان النتائج

فيما يخص المشاركة السياسية في إطار هذه الانتخابات، نجد أنه على مستوى الانتخابات الرئاسية بلغ عدد الأصوات التي تم الإدلاء بها نحو (٤٩٥٩٣٣٢) صوت، بينما بلغت عدد الأصوات المرفوضة (١٢٦٥٦٩) صوت، وبلغت نسبة الاقبال على المشاركة نحو (٧٠,٦١%)[٢٢]، بينما بلغ عدد الناخبين الذين شاركوا في الانتخابات البرلمانية (١٠٤٢٩٢) ناخب، وبلغ عدد الأصوات المرفوضة أو غير الصحيحة (٢١٠٤) صوت، لتصل بذلك نسبة اقبال المواطنين على الانتخابات إلى نحو (٥٩,٩٤%)[٢٣]، ويلاحظ انخفاض نسبة المشاركة السياسية للمرأة في انتخابات ٢٠٢١، حيث بلغت (٦٪) و(٢١٪) في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية على الترتيب، وذلك على الرغم من امتلاك زامبيا إطار قانوني داعم للإدماج السياسي والاجتماعي للمرأة[٢٤].

وعلى مستوى نتائج الانتخابات الرئاسية، نجد أن المرشح "هاكيندي هيشيليما" والمنتمي إلى "الحزب المتحد من أجل التنمية الوطنية" (UPND) تمكن من حسم مقعد الرئاسة في زامبيا في هذه الانتخابات بعد حصوله على غالبية أصوات الناخبين المقيدين في الكشوف الانتخابية، حيث حصل على ما يزيد عن نحو (٢,٨) مليون صوت وبنسبة تصل إلى (٥٧,٥%) من إجمالي عدد الأصوات البالغ عددها (٤,٩) مليون صوتاً، وذلك بفارق كبير عن أقرب منافسيه المرشح "إدغار لونغو" الذي كان يسعى لولاية رئاسية ثانية، حيث جاء في الترتيب الثاني بعدد أصوات تقدر بنحو (١,٩) مليون صوت، الأمر الذي جعله ليس مضطراً لخوض جولة ثانية وذلك لتلبيته الحد الدستوري البالغ (٥٠,١٪)[٢٥].

وتعد هذه الانتخابات بمثابة المرة السادسة التي يترشح فيها "هيشيليما" للرئاسة منذ توليه قيادة الحزب المتحد للتنمية الوطنية[٢٦]، كما أنها المرة الثالثة على التوالي التي يتنافس فيها المرشحان ضد بعضهما البعض، أما باقي المرشحين والبالغ عددهم (١٤) مرشح فقد حصلوا على عدد أصوات مجتمعة تصل (١٠٩٦٣٥) صوت، ويلاحظ أن كل منهم قد حصل على عدد أصوات أقل من (١٥) ألف صوت فيما عدا ثلاثة مرشحين وهم:" هاري كلابا" و"أنديفورد باندا" و"فريد ممبي" [٢٧]– للمزيد في هذا الشأن يمكن الاطلاع على الجدول رقم (٣) الموجود أدناه.

جدول رقم (٣)

نتائج الانتخابات الرئاسية في زامبيا لعام ٢٠٢١

	المرشح	الانتماء الحزبي	عدد الأصوات
(١)	هاكاندي هيشيليما HICHILEMA Hakainde	الحزب المتحد من أجل التنمية الوطنية (UPND)	٢,٨٥٢,٣٤٨
(٢)	إدغار لونغو LUNGU Edgar	الجبهة الوطنية (PF)	١,٨٧٠,٧٨٠
(٣)	هاري كلابا KALABA Harry	الحزب الديمقراطي (DP)	٢٥,٢٣١
(٤)	أنديفورد باندا BANDA Andyford	التحالف الشعبي من أجل التغيير (PAC)	١٩,٩٣٧
(٥)	فريد ممبي M'MEMBE Fred	الحزب الاشتراكي (SP)	١٦,٦٤٤
(٦)	هايفي HAMUDUDU Highvie هامودودو	حزب الوحدة الوطنية والتقدم (PNUP)	١٠,٤٨٠
(٧)	شيشالا كاتيكا KATEKA Chishala	حزب التراث الجديد (NHP)	٨,١٦٩
(٨)	تشارلز شاندا CHANDA Charles	زامبيا المتحدة المزدهرة والسلمية (UPPZ)	٦,٥٤٣
(٩)	لازاروس تشيزيلا CHISELA Lazarus	زامبيا المتحدة من أجل التنمية المستدامة (ZUSD)	٥,٢٥٣
(١٠)	نيفيرس مومبا MUMBA Nevers	الحركة من أجل الديمقراطية متعددة الأحزاب (MMD)	٤,٩٦٨

(١١)	إينوك تونجا TONGA Enock	حركة التحرير الثالثة (3RD LM)	٣,١١٢
(١٢)	موسوندا موامبا MWAMBA Musonda	حزب الاستقلال الوطني المتحد (UNIP)	٣,٠٣٦
(١٣)	سين تيمبو TEMBO Sean	الوطنيون من أجل التقدم الاقتصادي(PEP)	١,٨١٣
(١٤)	ستيفن نايرينداNYIRENDA Stephen	حزب التجديد الوطني (NAREP)	١,٨٠٨
(١٥)	كاسوندي موينداMWENDA Kasonde	المناضلون من أجل الحرية الاقتصادية (EFF)	١,٣٤٥
(١٦)	ريتشارد سيلومبي SILUMBE Richard	حركة القيادة (LM)	١,٢٩٦

Source: Electoral Commission of Zambia, available at: **https://bit.ly/3tupau9**

وعلى مستوى نتائج الانتخابات البرلمانية، فقد استطاع "الحزب المتحد للتنمية الوطنية" (UPND) الاستحواذ على العدد الأكبر من المقاعد في البرلمان، حيث حصل على (٨٢) مقعد، يليه "الجبهة الوطنية" (PF) في الترتيب الثاني بعدد مقاعد يصل إلى (٥٩) مقعد، في حين يأتي في الترتيب الثالث المستقلين بواقع (١٣) مقعداً، وبوجه عام فقد بلغ عدد الأعضاء من الذكور في البرلمان (١٣٥) عضو، في حين يبلغ عدد الإناث (٢٠) عضو في انتخابات عام ٢٠٢١[٢٨]، – للمزيد في هذا الشأن يمكن الرجوع إلى الجدول رقم (٤).

جدول رقم (٤)

نتائج الانتخابات البرلمانية في زامبيا لعام ٢٠٢١

الحزب السياسي	عدد المقاعد البرلمانية
الحزب المتحد من أجل التنمية الوطنية (UPND)	٨٢
الجبهة الوطنية (PF)	٥٩
المستقلين (Independents)	١٣
حزب الوحدة الوطنية والتقدم (PNUP)	١

Source: Electoral Commission of Zambia, available at: **https://bit.ly/3tu9tTA**

ويمكن قراءة نتائج هذه الانتخابات سواءً على المستوى الرئاسي أو البرلماني في ضوء سخط المواطنين على سياسة الرئيس المنتهية ولايته " إدغار لونغو" وحزبه "الجبهة الوطنية" والتي أدت إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية، حيث تراجع معدل النمو الاقتصادي في زامبيا لنسب متدنية للغاية بلغت (١,٤%) عام ٢٠١٩ ثم (-٣,٥%) عام ٢٠٢٠، في حين بلغ أعلى قيمة له في الفترة (٢٠١٢-٢٠١٤) وذلك كما هو موضح بالشكل رقم (١)، يضاف إلى ذلك ارتفاع معدل التضخم السنوي منذ عام ٢٠١٦ ليصل إلى أعلى مستوى له عام ٢٠٢٠ بواقع (٢١,٦%)- انظر الشكل رقم (٢)، ويُرجِع البعض تدني الأوضاع الاقتصادية إلى الارتفاع الملحوظ في حجم الدين الخارجي والذي تضاعف من (٤,٨) مليار دولار وهو ما يمثل (١٨٪) من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام ٢٠١٤ إلى نحو(١١,٢) مليار دولار وهو ما يمثل (٤٨٪) من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٢٠، مما أدى إلى تخلف

زامبيا عن أداء التزاماتها المتعلقة بتلك الديون لتصبح بذلك الدولة الأفريقية الأولى التي تتخلف عن أداء خدمة الدين[٢٩].

شكل (١)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في زامبيا في الفترة (٢٠١٢-٢٠٢٠)

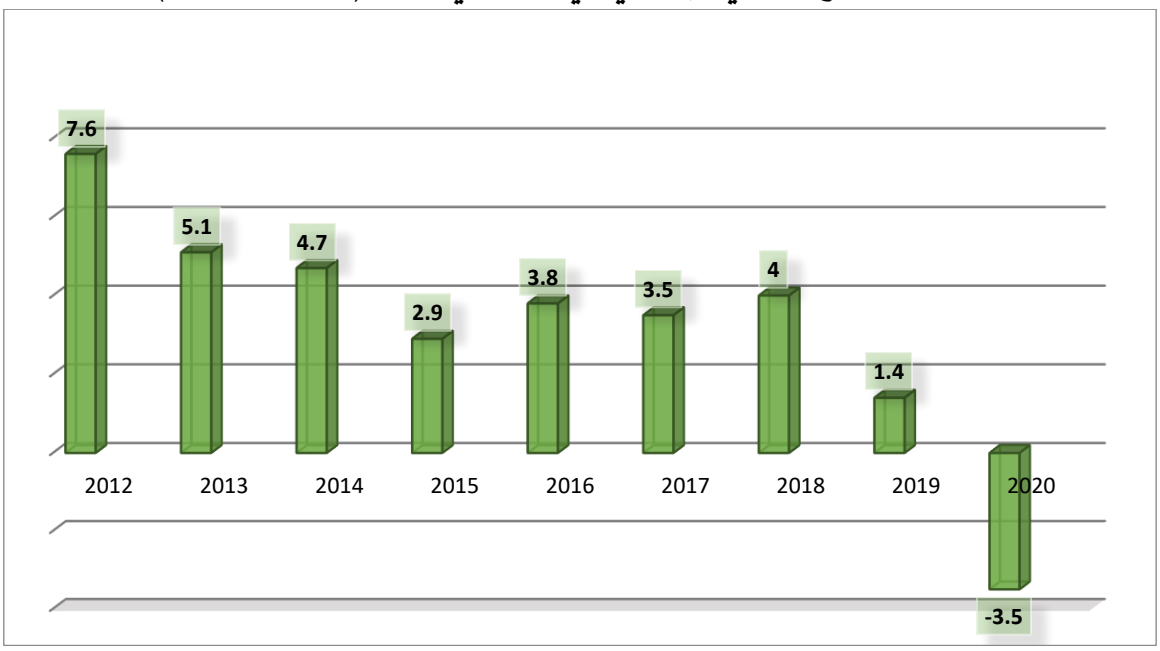

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

International Monetary Fund,"Real GDP growth :Zambia", Available at: **https://bit.ly/2VMfejc**

شكل رقم (٢)

معدل التضخم السنوي في زامبيا في الفترة (٢٠١٢-٢٠٢٠)

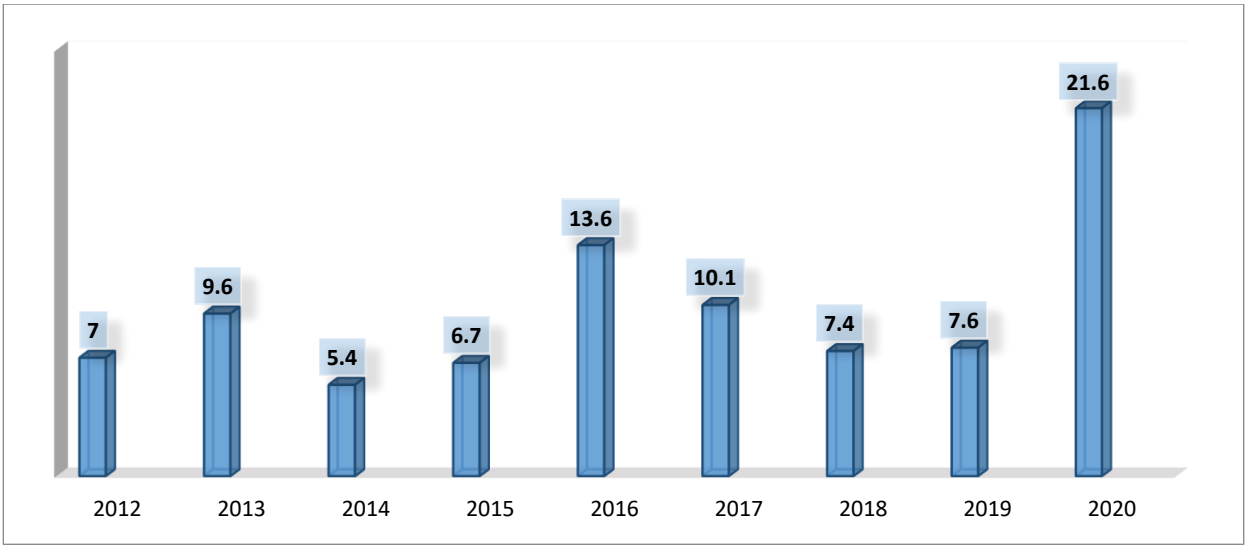

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على:

The World Bank, "Inflation, GDP deflator (annual %)", Available at: **https://bit.ly/3z8d4l5**

ويضاف لما سبق ارتفاع معدل البطالة تدريجياً منذ عام ٢٠١٢ ليصل إلى أعلى قيمة له عام ٢٠٢٠ حيث بلغ (١٢,٢%) وذلك كما هو موضح بالشكل رقم (٣)، وكذلك ارتفاع مستويات الفساد بطريقة غير مسبوقة، حيث أبلغ مركز الاستخبارات المالية في زامبيا عن أعمال فساد تقدر بنحو (٢٨٤) مليون دولار عام ٢٠١٨، الأمر الذي أدى إلى إيقاف كل من (فنلندا، إيرلندا، السويد والمملكة المتحدة) إجمالي مساعدات تقدر بنحو (٣٤) مليون دولار بسبب مخاوفهم من الفساد وسوء الإدارة المالية، ناهيك عن الترهيب والمضايقة والاعتقال لأعضاء المعارضة ومنتقدي الحكومة خلال سنوات ولاية "لونغو".[٣٠].

شكل رقم (٣)

معدل البطالة في زامبيا في الفترة (٢٠١٢-٢٠٢٠)

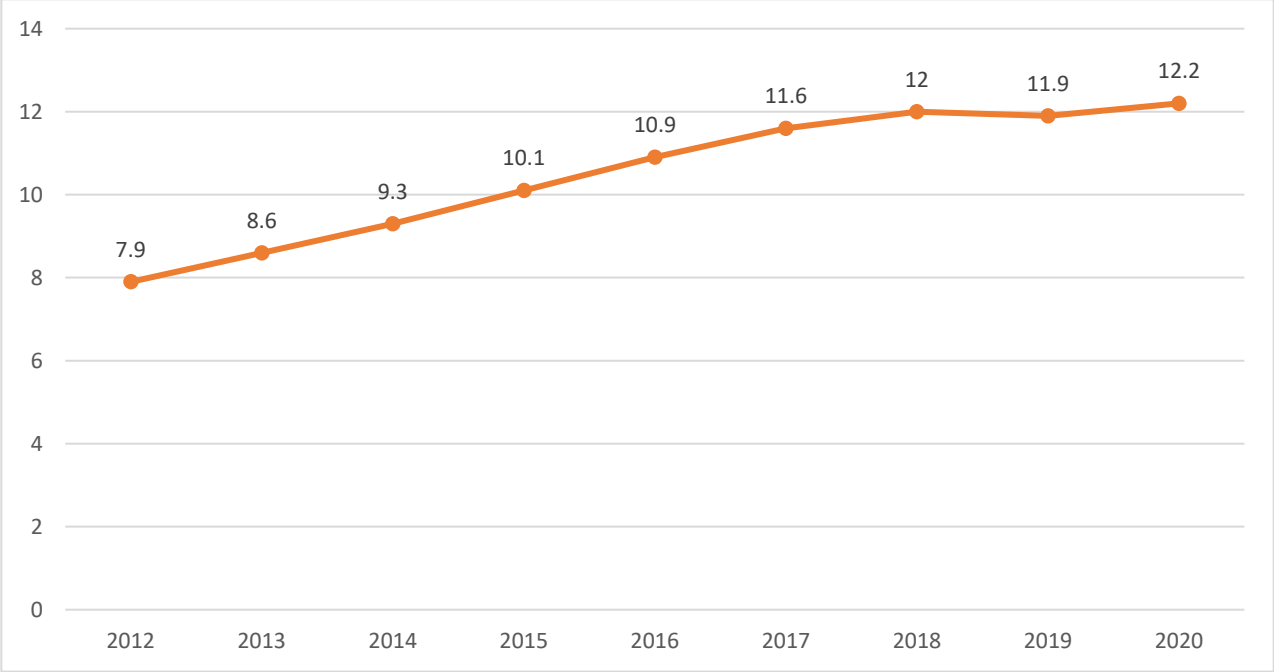

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على:

The World Bank, "Unemployment, total (% of total labor force)", Available at: **https://bit.ly/3fA9RJ**

٣) مرحلة ما بعد إعلان النتائج

قام المرشح الفائز "هاكيندي هيشيليما" بأداء اليمين الدستوري كرئيس لزامبيا في ٢٤ أغسطس ٢٠٢١ وذلك بعد فوزه على الرئيس المنتهية ولايته "إدغار لونغو"، وعلى الرغم من وصف الأخير للانتخابات الرئاسية والبرلمانية بأنها غير حرة وغير نزيهة وأن حوادث العنف الفردية جعلت الممارسة الانتخابية باطلة[٣١]، غير أنه سرعان ما اعترف بالهزيمة وأعلن التزامه بالأحكام الدستورية لدعم الانتقال السلمي للسلطة وقام بتهنئة منافسه على توليه الرئاسة [٣٢]، وقد أكدت التقارير الصادرة عن جميع بعثات المراقبة الإقليمية والدولية خلو العملية الانتخابية في زامبيا من أية مخالفات، وأن بيئة الانتخابات قد كانت منضبطة بوجه عام أثناء التصويت باستثناء بعض حالات

العنف الفردية، كما أشادت بالجهود المبذولة من قِبل مفوضية الانتخابات في زامبيا لتخطيط وتنظيم الانتخابات بمهنية وشفافية[٣٣]، وفيما يلي استعراض لأبرز الجهات الإقليمية والدولية المشاركة في المراقبة على هذه الانتخابات وذلك كما يلي:

١) الاتحاد الأفريقي

قام بنشر بعثة قصيرة الأجل لمراقبة الانتخابات (AUEOM) وذلك في ٤ أغسطس ٢٠٢١ بناء على دعوة من حكومة زامبيا، وقد ضمت البعثة (٣٠) مراقباً تم نشرهم في سبعة من المقاطعات العشر في زامبيا و(٤) خبراء انتخابيين مستقلين بالإضافة إلى فريق فني بقيادة الرئيس السابق لجمهورية سيراليون ونائب رئيس جمهورية أوغندا السابق ومفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن، وقد قامت البعثة بزيارة (٢٤٩) مركز اقتراع، يقع (٧٣٪) منها في الحضر وذلك بواقع (١٨١) مركز بينما تقع النسبة الباقية في المناطق الريفية وذلك بواقع (٦٧) مركز.

وقد أفادت البعثة بأنه على الرغم من ملاحظة بعض أعمال العنف في مرحلة ما قبل الانتخابات إلا أن الأجواء العامة في اليوم المخصص للانتخابات كانت سلمية وهادئة وشفافة ولم تشهد أي حوادث عنف، ورصدت البعثة جملة من الممارسات الجيدة لعل من أهمها إنشاء آليات مختلفة لتسوية المنازعات ذات الصلة بالانتخابات مثل لجان إدارة النزاع، استخدام أجهزة تحديد هوية الناخبين بأنظمة القياسات الحيوية (BVIDs) في مراكز الاقتراع التي تضم أعداداً كبيرة من الناخبين المسجلين مما أدى إلى تسريع وتيرة عملية التحقق، توفير بطاقات الاقتراع اللمسية للأشخاص الذين يعانون من إعاقة بصرية، بالإضافة إلا أنه على الرغم من ملاحظة طوابير طويلة على مدار اليوم إلا أنها كانت منظمة إلى حد كبير، كما أثنت البعثة على شعب زامبيا لحماسه الواضح وتصميمه على التعبير السلمي عن إرادته من خلال صناديق الاقتراع.

وقد وضعت البعثة جملة من التوصيات للأخذ بها في الانتخابات المستقبلية ولعل من بينها اتخاذ تدابير عاجلة لمعالجة العوامل الكامنة وراء زيادة التوتر والعنف بدوافع سياسية من خلال الحوار الشامل والمشاركة مع أصحاب المصلحة الآخرين، مقاضاة مرتكبي أعمال العنف المرتبطة بالانتخابات وغيرها من أشكال الإكراه السياسي، مراجعة أعداد الناخبين المخصصين لكل محطة اقتراع لتخفيف مشكلة الطوابير الطويلة والازدحام، اعتماد إجراءات إيجابية تهدف إلى زيادة مشاركة المرأة وتمثيلها لاسيما في المناصب القيادية، ضرورة أن تضمن وسائل الإعلام وبخاصة هيئة البث العامة المساواة في الوصول والتغطية الانتخابية لجميع الأحزاب السياسية والمرشحين، وأخيراً الحرص على الالتزام الصارم بالمعايير الأخلاقية لإعداد التقارير بما في ذلك أنظمة التحقق من صحة الأخبار لمكافحة الأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة حول الانتخابات[٣٤].

٢) السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا)

قامت بنشر بعثة لمراقبة الانتخابات العامة في زامبيا والمنعقدة في ١٢ أغسطس ٢٠٢١ استجابة لدعوة من حكومة جمهورية زامبيا، وقد ضمت البعثة (٤٢) مراقباً من عشر دول أعضاء في الكوميسا وهي (بوروندي، مصر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كينيا، ملاوي، رواندا، الصومال، السودان، أوغندا، وزيمبابوي) بالإضافة إلى موظفين من الأمانة العامة للكوميسا وذلك بقيادة عضوين من لجنة الحكماء وهما السيدة "هوب كيفنجيري" من أوغندا والسفير "أشرف جمال راشد" من مصر، وقد تلقى مراقبو الكوميسا التدريب في (٧-٨) أغسطس ٢٠٢١.

وقد قامت هذه البعثة بنشر (٢٠) فريقاً من المراقبين في جميع مقاطعات زامبيا والبالغ عددها (١٠) مقاطعات، وقد لاحظت البعثة العديد من الممارسات الجيدة لعل من أهمها إنشاء مراكز دعم الانتخابات سواءً على المستوى الوطني أو على مستوى المقاطعات لتنسيق الجوانب اللوجستية والإدارية ورصد المخاطر أو التحديات الانتخابية المحتملة لتوفير الحلول المحلية للمشكلات المحلية، إنشاء بنية تحتية لإدارة الصراع للتعامل مع النزاعات المتعلقة بالانتخابات، التمويل الذاتي للأنشطة والعمليات الانتخابية، المشاركة المؤثرة والمهمة للمرأة والشباب في العملية الانتخابية، إعلان الحكومة أن يوم الانتخابات يوم عطلة للناخبين الأمر الذي أتاح لهم متسعاً من الوقت للإدلاء بأصواتهم، توفير واستخدام سجلات مكررة من قِبل وكلاء الأحزاب مما أدى إلى ضمان الشفافية، وأخيراً استخدام التكنولوجيا بما في ذلك في عمليات تسجيل وتحديد هوية الناخبين باستخدام أنظمة القياسات الحيوية biometric systems[٣٥].

وقدمت بعثة المراقبة عدداً من التوصيات للمساعدة في تحسين الانتخابات المستقبلية في البلاد لعل من أهمها ضرورة تحديد عدد الناخبين في كل لجنة من لجان الاقتراع لتجنب الازدحام والتأخير، توفير مساحة أكبر لمراكز الاقتراع في المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة لتجنب الازدحام وسرعة الإدلاء بالأصوات، ضمان توفير المواد الضرورية من قبيل الأحبار والإضاءات والمظاريف لجميع مراكز الاقتراع، التأكد من أن قوائم الناخبين معلنة خارج جميع مراكز الاقتراع لتسهيل تعرف الأفراد على مراكز الاقتراع الخاصة بهم، وأخيراً السماح بتكافؤ الفرص في وسائل الإعلام العامة لجميع المرشحين/الأحزاب للتفاعل مع الجمهور[٣٦].

٣)- الاتحاد الأوروبي

أرسل الاتحاد الأوروبي بعثة مراقبة الانتخابات إلى زامبيا (EU Election Observation Mission) بناءً على دعوة من وزارة خارجية زامبيا لمراقبة الانتخابات العامة في ١٢ أغسطس ٢٠٢١، وتعد هذه المرة الخامسة التي يقوم فيها الاتحاد الأوروبي بنشر بعثات لمراقبة الانتخابات في زامبيا، وقد تألفت هذه البعثة من حوالي (٧٠) مراقب من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى النرويج[٣٧]، وقد خلص التقييم الأولي لبعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات أنه على الرغم وجود عدد من أوجه القصور خلال الحملة مثل التطبيق الانتقائي للقوانين واللوائح وإساءة استخدام موارد الدولة والتقارير الإعلامية، إلا أنه يوجد العديد من الجوانب الإيجابية لعل من أهمها قيام مفوضية الانتخابات في زامبيا بعملها باحتراف حيث أُديرت العملية الانتخابية بشكل جيد من الناحية الفنية وذلك سواء في المرحلة التحضيرية أو أثناء الانتخابات، تقديم الإطار القانوني أساساً معقولاً لإجراء انتخابات

ديمقراطية في ظل البيئة التنافسية، فضلاً عن حرص شعب زامبيا على ممارسة حقه الانتخابي الأمر الذي اتضح من خلال ارتفاع نسب المشاركة[٣٨].

٤) منظمة الكومنولث

قامت بنشر مجموعة مراقبة للانتخابات Commonwealth Observer Group (COG) في زامبيا، لمراقبة الاستعدادات قبل وأثناء الاقتراع بالإضافة إلى مراقبة عمليات فرز وإعلان النتائج، والجدير بالذكر أن المنظمة قد أرسلت فريق تقييم للأوضاع قبل عقد الانتخابات في أبريل ٢٠٢١، في حين وصل جزء من مجموعة المراقبة إلى (لوساكا) في ٢٥ يوليو ٢٠٢١ ووصل بقيتها في ٦ أغسطس ٢٠٢١، وتتشكل مجموعة المراقبة من (١٣) فرد من دول (تنزانيا، كندا، الكاميرون، إسواتيني، غانا، كينيا، نيجيريا، باكستان، سيراليون، جنوب أفريقيا) برئاسة رئيس تنزانيا السابق "جاكايا مريشو كيكويتي"[٣٩]، وقد رصدت مجموعة المراقبة من خلال تقريرها جملة من الممارسات الجيدة لعل من أهمها زيادة أعداد مراكز الاقتراع مقارنةً بالانتخابات العامة السابقة في عام ٢٠١٦ وذلك إعمالاً للتدابير الاحترازية ضد جائحة كورونا، السماح للسجناء للمرة الأولى من نوعها بالتصويت خلال الانتخابات، ارتفاع نسب المشاركة في ظل جائحة كورونا[٤٠].

خاتمة

من خلال تناول وتحليل الأجزاء البحثية وفي ضوء ما طرحه الموضوع محل الدراسة من تساؤلات مختلفة، تم التوصل إلى جملة من **الخلاصات والاستنتاجات الرئيسية**، والمتمثلة فيما يلي:

- تعد التجربة السياسية لزامبيا منذ الاستقلال بمثابة نموذجاً ناجحاً ومستقراً لتوظيف العملية الانتخابية كآلية للتداول السلمي للسلطة في الدولة، وقد شهدت هذه التجربة حالة من الاستمرارية الزمنية بالرغم من تغير هوية الرئيس والحزب الحاكم منذ التحول إلى نظام التعددية الحزبية في عام ١٩٩١ وحتى تاريخه، حيث حدث تداول سلمي للسلطة السياسية على مستوى الانتخابات الرئاسية بين ست رؤساء، مع ملاحظة أن ثلاثة منهم كانوا ينتمون لذات الحزب السياسي "الحركة من أجل الديمقراطية متعددة الأحزاب" خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١١)، بينما كان ينتمي اثنان منهم لحزب سياسي آخر "الجبهة الوطنية" خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢١)، كما حدث تداول للسلطة على مستوى الانتخابات البرلمانية بين ثلاثة أحزاب سياسية خلال ذات الفترة الزمنية.
- ساهم التزام النخب الحاكمة المتعاقبة في زامبيا بتداول السلطة السياسية عبر آلية صناديق الاقتراع سواء على مستوى الانتخابات الرئاسية أو البرلمانية في استقرار ونضوج تجربة التداول السلمي للسلطة منذ مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين، حيث لم تشهد الدولة أي انقلابات عسكرية ناجحة منذ الاستقلال وذلك بالرغم من وجود بعض المحاولات النادرة لإحداث تغيير غير دستوري في السلطة السياسية في بعض الأحيان، ولعل من بينها تلك التي جرت في ٢٨ أكتوبر ١٩٩٧، ويعد هذا الأمر بمثابة المؤشر الرئيسي الدال على التزام الدولة بمسار التداول السلمي والسلس للسلطة.

- يمكن القول أن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي أجريت في زامبيا في عام ٢٠٢١ كرست من واقع الاستقرار السياسي المستند بالأساس على قاعدة التداول السلمي للسلطة في الدولة، ذلك كونها أسفرت عن نقل السلطة السياسية من الحزب الحاكم "الجبهة الوطنية" إلى أحد أحزاب المعارضة ممثلة في "الحزب المتحد من أجل التنمية الوطنية"، لتصبح هذه المرة الثالثة من نوعها التي تنتقل فيها السلطة سلمياً في الدولة منذ عام ١٩٩١، وهو ما يعزز من واقع التحول الديمقراطي في الدولة على مدار الثلاثة عقود الأخيرة منذ نهاية الحرب البادرة وذلك على الرغم من حالة الثبات التي شهدتها بداية عملية التحول عقب تبني نظام التعددية الحزبية، والتي ارتبطت بسيطرة "الحركة من أجل الديمقراطية متعددة الأحزاب" (MMD) بشكل منفرد على المشهد السياسي في الدولة خلال الأربع عمليات انتخابية التي أجريت خلال الفترة (١٩٩١–٢٠١١) وذلك بالرغم من تغير هوية رئيس الدولة وحدوث تداول للسلطة بين ثلاثة رؤساء خلال هذه الفترة.
- تطرح تجربة العملية الانتخابية في عام ٢٠٢١ التأكيد على النموذج المستقر للتداول السلمي للسلطة على مدار فترة ممتدة، ويأتي ذلك في ظل سياق قاري شهد خلال عام ٢٠٢١ وجود حالات تداول غير سلمي للسلطة في الدول الأفريقية على نحو يشكل خروجاً على النظام الدستوري القائم، والتي بدأت ببعض المحاولات الانقلابية غير الناجحة في أفريقيا الوسطي والنيجر خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام، وأعقب ذلك الانقلاب العسكري في مالي الذي أطاح بالرئيس الانتقالي " باه نداو" في شهر مايو من ذات العام والذي يعد الثاني من نوعه في الدولة في غضون أقل من عام، وأخيراً الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس "ألفا كوندي" في غينيا كوناكري في سبتمبر العام ذاته.

الهوامش:

(1) - Hanumanthappa D. G, "An Overview of David Easton and the Political System", **International Journal of Political Science** (Vol.9, Issue.1, 2023) pp:14-16.
(2) - Hanns Seidel Foundation, **Managing Smooth Transfer and Peaceful Transition of Power in Africa: A Get Ready to Govern Guide** (Nairobi: Hanns Seidel Foundation, 2022) p.6
(3) - **Ibid**., P. 7, 9
(4) - **Ibid.,** pp: 27-33 , 35 -37.
(5) - Constitute, **Zambia's Constitution of 1991 with Amendments through 2016**, Article. 100, Available at: https://bit.ly/3AaObg8
(6) - **Ibid.**, Article. 101.
(7) - **Ibid.**, Article. 92.
(8) - **Ibid.**, Articles. 68,70,71
(9) - **Ibid**, Articles. 77, 63.
(10) - **Ibid.**, Articles. 81, 86, 87, 116.
-(11) African elections Database, "Elections in Zambia", available at: **https://bit.ly/2YNTO6p**
(12) - **Idem**
(13)- African Union, "African Union Election Observation Mission To The 12 August 2021 General Elections in Zambia Statement of Preliminary Findings", 14 August 2021 Available at: **https://bit.ly/2Z0i5GB**
-(14) European Union Election Observation Mission Republic of Zambia, **PRELIMINARY STATEMENT: A technically well-managed electoral process marred by unequal campaign conditions, restrictions on freedoms of assembly and movement, and abuse of incumbency,** Lusaka, 14 August 2021, P.5.

-(15) African Union, **Op.Cit.**
-(16) Electoral Commission of Zambia, "Presidential : 2021 General Elections", available at: **https://zambiaelections2021.org.zm**
-(17) The Patriotic Front (PF), History, Available at: **https://patrioticfront.org/animated-text/**
-(18) Republic of Zambia: State House, "Mr Edgar Chagwa Lungu – president from 2015 TO 2021", Available at: **https://www.sh.gov.zm/?page_id=5164**
(19) - Farai Mutsaka , Zambians cheer inauguration of new leader Hakainde Hichilema", 24 August 2021, Available at: **https://bit.ly/3CdtT6o**
(20)- the United Party for National Development (UPND), "History", Available at: **https://upndzambia.org/about-us/**
(21)- The Patriotic Front (PF), **Op.Cit.**
-(22) Electoral Commission of Zambia, "Presidential : 2021 General Elections", **Op.Cit.**
-(23) Electoral Commission of Zambia, "Parliamentary : 2021 General Elections" , **Op.Cit.**
(24) - African Union, **Op.Cit.**
(25)- "Zambian opposition leader declared winner of presidential election", 16 Aug 2021, Available at: **https://bit.ly/3A7Gbgf**
(26)- Matthew Hill and Taonga Clifford Mitimingi, "After Five Attempts, Hichilema Is Poised to Win Zambian Vote", 15 August 2021 Available at: **https://bloom.bg/3tBhgiq**
(27)- Farai Mutsaka , **Op.Cit.**
(28)Electoral Commission of Zambia, "Parliamentary : 2021 General Elections" , **Op.Cit.**
(29) -Karin Strohecker, "Zambia on track for protracted debt overhaul as creditors slam lack of engagement", 16 November 2020, Available at: **https://reut.rs/3nzz2BD**
(30) -"Why Edgar Lungu and his party lost Zambia's 2021 elections", 22 August 2022, Available at: **https://bit.ly/3AhVGCb**
(31)- Noma Bolani , "Zambian President declares presidential and parliamentary election "not free and fair", 15 August 2021, Available at: **https://bit.ly/392EbtF**
(32) https://cnb.cx/2VBerkU
(33)- Angela Bolowana , "No irregularities in Zambia's presidential election: COMESA", 14 August 2021, Available at: **https://bit.ly/3934lfP**
(34)- African Union, **Op.Cit.**
(35)- COMESA, "Good Practices Recorded in Zambia's General Election", Available at: **https://bit.ly/3hsFDKB**
(36)- COMESA, " preliminary statement: COMESA election observer mission to the 12th august 2021 general elections in the republic of Zambia", Available at: **https://bit.ly/3z7yPYw**
(37)- European Union: European Union Election Observation Mission Zambia 2021, "Chief Observer Maria Arena launches EU Election Observation Mission to Zambia 2021", 21 July 2021, Available **at: https://bit.ly/3EgBGCb**
(38)- European Union: European Union Election Observation Mission Zambia 2021,"Zambia: Statement by the High Representative Josep Borrell on the election of Mr Hakainde Hichilema as President", 16 August 2021, Available at: **https://bit.ly/3huPCip**
(39)- The Commonwealth, "Commonwealth Observer Group begins its work in run-up to Zambia elections", 7 August 2021, Available at: **https://bit.ly/3llv39j**
(40) - The Commonwealth, " Commonwealth Observers in position as Zambians head to the polls 12 August 2021", 12 August 2021, Available at: **https://bit.ly/2VJ7rTe**